

بيان السودان

أمام

اللجنة السادسة - الدورة (72)

تحت البند (76)

حول

سيادة القانون على المستويين

السيد الرئيس،

ينضم وفدى للبيان الذى أدلى به وفد جمهورية ايران الاسلامية إنابة عن دول حركة عدم الإنحياز والبيان

الذى أدلى به وفد حركة الإنحياز عن الجمعية العامة للأمم المتحدة

يحيط السودان علماً بتقرير الأمين العام الوارد فى الوثيقة A/72/86 والذى أبرز الأنشطة التى اضطلعت بها الأمم المتحدة فى مجال سيادة القانون، بجانب تناوله للتدابير التى اتُخذت لتعزيز التنسيق فيما يتعلق بأعمال

الأمم المتحدة المتعلقة بالديمقراطية والحوار بين الحضارات من المفهوم الذى وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة

وتعزيزه، بهدف إحراز مزيد من التقدم نحو تحقيق الاحترام الكامل للقانون الدولي، ونشره لتعزيز سيادة القانون.

القانون الدولي والصكوك القانونية الدولية، لذلك فانه على الدول الاعضاء العمل على تحديد ومتابعة الاجراءات التي قد تسهم في تحقيق عالم يسوده السلام والازدهار، ونظام عالمي عادل قائم على ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

السيد الرئيس،،

إنّ برنامج بناء القدرات الوطنية في مجال سيادة القانون وتقديم العون الفني للدول وتبادل التجارب الناجحة هو المدخل المناسب لهذه العملية، لا سيما وأنّ الحوار يتزامن مع تركيز الجمعية العامة على الموضوع الفرعي(السبل والوسائل الكفيلة بمواصلة نشر القانون الدولي لتعزيز سيادة القانون)، إذ ليس من المنطقي أن نسعى لتعميم نموذج واحد باعتباره مناسباً لكل الدول دون اعتبار لتباين الظروف والمعطيات ويشجع السودان أن تُركّز نشاطات الأمانة العامة والوحدات ذات الصلة بموضوع سيادة القانون على مضاعفة

العام عن "تعزيز وتنسيق أنشطة الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون". نود أن نؤكد أنه لا يوجد تعريف متفق عليه لسيادة القانون، من غير أن نتفق على هذه الحقيقة في الاعتراف عند إحياء التقاليد.

وتصنيف وتقييم نوعية البيانات المتعلقة بالمسائل التي تتصل بسيادة القانون بصورة مباشرة أو غير مباشرة. من أجل أن تقدم أنشطة جميع المنظمات التي تشارك في هذا المجال، نود أن نتفق على أن سيادة القانون لا تقتضي بالضرورة الاعتراف بالحالات